


الهند: التنمية والديموقراطية في مواجهة الفقر والتنوع .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ٢٨، ١٩ نوفمبر ١٩٨٤، باريس، ص ص ٢٧ - ٢٩

الجمعة 29 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

التجربة الهندية

التنمية والديموقراطية في مواجهة الفقر والتنوع

انتزعت الهند استقلالها من براثن الامبراطورية البريطانية، بعدما حولتها طوال قرون الى مجرد حقل قطن وورش للغزل. ودفع المهاتما غاندي حياته ثمناً لاستقلالها. ومات نهرو بعدما وضع حجر الاساس في صرحها. ثم ماتت انديرا غاندي قتيلاً اثر اضطرابات عديدة. ماذا سيحدث بعد ذلك؟ هل سينفرط عقد الاتحاد الهندي، ليصبح حبات من الخرز، بعد ان تجري الدماء ام ينجح الحكام الجدد في ضبط الوضع.

بقلم: مصطفى نور الدين عطيه

تحتل الهند المرتبة السابعة من حيث كبر المساحة بين بلدان العالم (٣.٢ مليون كم مربع). وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصين من حيث عدد السكان (٧٣٠ مليون شخص)، ويقدر ان يتضاعف عدد سكانها بعد نصف قرن. ومنذ استقلالها عام ١٩٤٧،حققت الهند انجازات فريدة في الصناعة والزراعة. نادراً ما استطاع بلد متخلف ان يحققها في حقبة قصيرة بمقياس حركة التاريخ. فالهند احد اكبر عشر بلدان صناعية في العالم. وهذا في حد ذاته يعد سبقاً ومثالاً يستأهل نظرة ودراسة متفحصة لهذه الحضارة العريقة التي تعاود الازدهار.

وطبقاً للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تصنف الهند كواحدة من البلدان ذات الدخول شديدة الانخفاض. فبرغم انه بين ١٩٦٥، ١٩٨٤ ارتفع متوسط دخل الفرد السنوي من ٩٠ دولاراً الى ثلاثة اضعاف هذا المتوسط، فإن ذلك يعد من ادنى المتوسطات في العالم حتى بين البلدان المتخلفة، يسبقها في مرتبة الانخفاض عشرة من البلدان الآسيوية والافريقية كتشاد وبنغلادش ونيبال... الخ. واستطاعت الهند خلال الربع قرن الأخير ان تزيد انتاجها المحلي اربع مرات ليسجل ١٨٥ مليار دولار في ١٩٨٣. ويوزع هذا الدخل على القطاعات الثلاث الانتاجية والخدمات ليكون نصيب الزراعة هو الغالب والثابت من حيث حصة طوال الربع قرن (٤٠ بالمئة). ويرتفع نصيب الصناعة قليلا ليصل ١٩٨٤ الى ٢٢.٦ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي ويختص قطاع الخدمات بباقي النسبة مسجلا انخفاضاً نسبياً لصالح الصناعة.

الطعام والأقمار

وبرغم تطور الفنون الانتاجية والتحكم في وسائل الريّ، ما زالت الزراعة الهندية في اغلبها تعتمد على الامطار ولعل هذا هو احد أسباب انخفاض المتوسط السنوي لمعدلات نمو الناتج المحلي الزراعي.

ولعل النجاح الاساسي الذي استطاعت الهند تحقيقه في مجال الزراعة، هو تقليص اعتمادها الغذائي على الخارج، برغم الارتفاع النسبي لوارداتها من الحبوب الغذائية التي سجلت في ١٩٨٢ نحو ٢.٤ مليون طن مقابل ٥.٢ مليون طن عام ١٩٧٤. وترجم ذلك محلياً في نجاح قطاع الزراعة في تحقيق انتاج مواد غذائية تمثل ٦.٥ بالمئة

من قيمة المنتجات الزراعية لسنة ٨٢ - ٨٣ مقابل ثلث هذه النسبة في ٨١ - ١٩٨٢. وبناء على هذا النجاح في مستوى الانتاج الزراعي الغذائي، انخفضت المساعدات العالمية من الحبوب للهند نحو اربعة

الهند

المساحة: ٣٢٨٧٥٩٠ كم مربع.

اللغات: اللغة الرسمية الهندية، والانكليزية (لغة المخاطبة)، و١٦ لغة مقاطعية يعترف بها الدستور، بجانب نحو ٤٠٠٠ لغة ولكنة اخرى غير رسمية.

عدد السكان: ٧٣٠ مليوناً

رئيس الدولة: زانيل سينغ

طبيعة النظام: جمهورية فيدرالية من ٢٢ دويلة و٩ مقاطعات.

الاحزاب السياسية الاساسية: حزب المؤتمر الوطني الهندي (الحزب الحاكم)

احزاب المعارضة:

- حزب المؤتمر الوطني الهندي «انشقاق، اشتراكي معتدل».
- لوك دال، بهز راتيا جاناتا (اليمين الهندوسي)
- الحزب الشيوعي الهندي (قريب للخط السوفياتي).
- الحزب الشيوعي الهندي الماركسي (قريب من خط بكين).
- شيرو ماني اكالي دال (حزب السيخ).
- درافيدا مونترا كازهاجن (حزب تمولي)

اضعاف ما كانت تتلقاه عام ١٩٧٥ اي يصبح اقل من نصف مليون طن.

ويرغم ان معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة قد انخفض خلال فترة السبعينات وحتى اوائل العقد الحالي، بالقياس بالعقد السابق (من ٤،٥٪ بالمئة الى ٤،٣ بالمئة) فان الصناعة لعبت دوراً هائلاً في تطور الاقتصاد الهندي.

فطبقاً لآخر المعطيات يعمل ٧،٢ ملايين شخص بالصناعة في الهند، في نحو ٨٨ ألف منشأة صناعية (يعمل بها عشرة عمال واكثر). هذا بجانب الصناعات الصغيرة التي يعمل بها ما بين خمسة وعشرة ملايين عامل.

وتنقسم السيطرة على الصناعة بين القطاع الخاص الذي يملك ٩٢ بالمئة من المنشآت الصناعية، اما قطاع الدولة فيهيمن على الصناعات الكبرى وتبلغ عدد منشآت هذا القطاع العام ٧ آلاف منشأة، يدخل فيها ايضاً القطاع المشترك (بين راس المال الخاص والدولة). ويمتلك قطاع الدولة ٦٨ بالمئة من رأس المال المنتج، و٢٧ بالمئة من العمالة في القطاع الصناعي، و٣٠ بالمئة من القيمة المضافة.

وتتركز الصناعات الكبرى على نحو غير متوازٍ على مستوى الهند، لتتركز في دويلات ماهاراشترا، وبنغال الغربية، وجوجرات وتاميل نادو، نصف القوة العاملة الصناعية الهندية و٥٥ بالمئة من القيمة المضافة الصناعية هذا بينما تتوزع باقي الصناعات على باقي الدويلات. (يوجد ٢٢ دويلة تشكل جميعها اتحاد الدول الهندية).

ويهيمن قطاع الدولة على معظم الانشطة الصناعية الحيوية والصناعات الثقيلة. صناعات الحديد والصلب يسيطر على ٨٠ بالمئة منها وعلى ٦٠ بالمئة من الصناعات البتروكيماوية وصناعات الاسمدة. ويسيطر تماماً على تكرير البترول. ولقد اسهم القطاع العام الهندي في تطوير الصناعة من حيث الكم والكيف، الى جانب اسهامه في زرع الصناعات في المناطق «المتخلفة» صناعياً من الهند.

ويجب الاشارة الى ان القطاع الراسمالي الخاص يسيطر على نحو ١٢ الف منشأة صناعية كبرى يستخدم بها نحو ٣ مليون عامل، الى جانب ٦٦ الف منشأة متوسطة تستخدم ٢ مليون عامل.

ويسيطر على هذه الصناعات الكبرى في الغالب، اصحاب رؤوس

الاموال الهنود، بجانب مساهمة الشركات الدولية النشاط ايضاً

بحصة لا بأس بها خاصة الشركات البريطانية والاميركية.

وتتمركز الصناعات الخاصة الكبرى بين ايدي مجموعات من العائلات الراسمالية الكبرى نذكر منها على سبيل المثال عائلة تاتا او (طاطا) من اصل ايراني بعيد تعيش في بومباي، وتعمل في كل الانشطة الصناعية بدءاً من انتاج الحديد والصلب حتى صناعات الصابون والالكترونيات.

ومن التناقض انه في الوقت الذي يعيش ٨٠ بالمئة من السكان في المناطق الريفية، في حين ان نصف القرى الهندية دون مياه صالحة للشرب، فان الهند تسهم في تصنيع عديد من الاقمار الصناعية احدها يدعى «ابيل» وهو قمر تجريبي اطلق مع مركبة الفضاء «ارين» في حزيران (يونيو) ١٩٨١، وآخر «بهاسكارا ٢»، اطلقه الاتحاد السوفياتي في خريف نفس السنة... الى اخره.

وتطور الهند ايضاً الصناعة النووية، بل قامت بأول تفجير نووي لها في ١٩٧٤. وتطور الهند بسرعة فائقة الصناعات شديدة الحداثة من عقول الليكترونية وميكرو بروبسر وتنتجه بالفعل للتصدير للسوق العالمي. ومن الجدير بالذكر ان الهند تحتل المركز الثالث على مستوى العالم من حيث عدد العلماء والفنيين (٢.٥ مليون)، وتسخر ٠.٧ من الدخل القومي للبحوث العلمية.

السياسة والتجارة

ولعل نظرة على التجارة الخارجية للهند توضح لنا صورة المجتمع وتطوره وحجم الانجاز الذي حققته على مستوى الاقتصاد المحلي خلال ربع قرن.

فعلى الرغم من العجز الذي يسجله الميزان التجاري طوال هذه الفترة والذي ارتفع من ١.٣ مليار دولار الى اقل قليلا من اربعة اضعاف هذا العجز بين ٦٥ و١٩٨٣، فان التغير الجوهري يعكس التحول في هيكل الاقتصاد الهندي ككل. فالواردات من السلع الزراعية انخفضت في هذه الفترة باكثر من ٦ مرات لتحتل ٥.٢ بالمئة فقط من اجمالي قيمة الواردات. وهذا ما يعكس درجة التطور التي تحققت في الهيكل الزراعي والتي اشرنا اليها منذ قليل. من ناحية اخرى فان تقلص نصيب الصادرات من السلع الزراعية من ٤١ بالمئة من اجمالي قيمة الصادرات الى نصف هذه النسبة خلال الفترة نفسها، يعكس السياسة الاقتصادية للهند التي تسعى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً للشعب.

ويعكس توزيع التجارة الخارجية للهند صورة توجهها السياسي.

فهي تقيم درجة من التعادلية مع السوق الراسمالي الدولي وبلدان المعسكر الاشتراكي والبلدان المتخلفة. وان كانت هذه التعادلية تميل الى الابتعاد عن السوق الراسمالي لصالح البلدان الاخرى، وهو ما يعكس اتباعها لسياسة عدم الانحياز، ومشكلاتها السياسية مع جيرانها الموالين للسياسة الغربية خاصة الولايات المتحدة فتجارة الهند مع هذه الاخيرة قد انخفضت فيما يتعلق بوارداتها من ٣٥ بالمئة من قيمة الواردات الى ٩ بالمئة فقط خلال ربع قرن، وانخفضت نسبة صادراتها اليها لتصل الى ١١ بالمئة مقابل ١٩ بالمئة.

وفي ما يتعلق بميزان المدفوعات (العمليات الجارية) فلقد ارتفع العجز الذي سجله ٧ اضعاف خلال ١٢ سنة ليصل الى ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٨٢. وبلغت الديون الخارجية في ١٩٨٢ ٢٧ مليار دولار اي نحو ١٥ بالمئة من اجمالي الدخل المحلي. وبذلك تكون الديون زادت

اكثر من الضعف في ثمان سنوات، غير ان اعباء الديون قد انخفضت نسبتها الى قيمة الصادرات من السلع والخدمات بمقدار ثلاث مرات لتصبح ٧ بالمئة فقط من هذه القيمة بين ٧٠ و١٩٨١. وهذا يعكس ما حققته الصادرات الهندية من تطور خلال هذه الفترة

وتعد الهند واحدة من اندر البلدان غير الغربية التي ضاعفت احتياطياتها من العملات الاجنبية نحو ٨ اضعاف خلال العقد الاخير بما يضمن لها تغطية واردات ٥ أشهر ونصف، ويصل هذا الاحتياط الى ٨ مليار دولار.

والموت ايضاً

في هذا البلد ـ القارة من الصعب ان تكون كل الارقام ذات دلالة حقيقية. خاصة عندما تتكلم عن الحياة اليومية للشعب، والفائدة التي عادت عليه مباشرة منذ سنوات الاستقلال. ولكن هذه الصورة النسبية تعد ضرورية لاقامة التوازن في رؤية الأمور والحكم عليها.

تواجه الهند ضغطاً سكانياً لا شك فيه. وينعكس ذلك على قدرة الدولة المركزية على توجيه امكانياتها لتحسين معيشة هذا الشعب. ولقد وضعت الدولة الهندية نصب عينيها سياسة تنظيم الاسرة، مع ما يلاقيه ذلك من صعوبات شديدة، تفرضها التقاليد والعادات والديانات المتعددة امام هذا الهدف. الا ان الهند استطاعت ان تخفض معدل الانجاب من ٤٨ في الالف الى ٣٤ في الالف خلال ٢٢ سنة وهذا ما لم تستطع بلدان كثيرة تحقيقه. وكذلك ان تحقق انخفاضاً في معدلات الوفاة من ٢٤ في الالف الى ١٣ فقط.

ولكن الفقر وسوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية تقضي على ٩ ملايين شخص كل سنة، فنحو ٤٠ بالمئة من الاطفال الذين لم يبلغوا بعد الخامسة من العمر يموتون من سوء التغذية والحمى وامراض الجهاز والتنفس والاسهال... الى اخره. وفي الهند يوجد ١١٨ مليون طفل يعيشون تحت حد الفقر، اي لا يتوفر لهم القدر الكافي من الغذاء الذي يضمن لهم الحياة، ولا يتمتع بحياة صحية (النظافة وغيرها) نحو ١٦٣ مليون طفل من أطفال القرى ولا يتوفر لهم الماء الصالح للشرب. ويعد معدل وفيات الأطفال من أعلى المعدلات في العالم حيث يموت ١٤٠ طفلاً من كل الف.

وتبدو الصورة اكثر فظاعة ورعباً حينما نعلم ان من بين ٢٦٠ مليون طفل لا يتجاوز عمرهم الرابعة عشر، يوجد خمسة ملايين عاجز

(صاحب عاهة) بشكل او آخر. فعدم توفر فيتامين(أ) ينتج عنه تحول ٤٠ ألف طفل الى اضراء (عميان)، وان بالهند ٢٠٠ الف طفل أصم، ونصف مليون طفل عاجز جسدياً، و٢ مليون طفل يعانون من تخلف عقلي، في حين انه لا يوجد بالهند كلها سوى ٦٠٠ طبيب نفسي و٤٠ محللا نفسياً! يضاف الى ذلك ان الفقر يدفع اكثر من ١٧ مليون طفل (أقل من ١٥ سنة) الى العمل نحو ١٧ ساعة يومياً.

ويأتي السؤال ما الذي تحقق على مستوى التعليم والاجابة انه نحو ٤٩ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي لا يعرفون القراءة والكتابة. وذلك برغم ما تحقق من تقدم خلال عشرين سنة على مستوى التعليم الابتدائي. فبعد ان كان ٦١ بالمئة من الاطفال في سن التعليم الابتدائي يتلقون تعليمهم (نظرياً) عام ١٩٦٠ اصبحوا الآن بنسبة ٨٠ بالمئة. اما التعليم الثانوي فنسبة من يتقدمون اليه الآن ٣٠ من الذين يدخلون في شريحة السن الخاص به بارتفاع عشرة بالمئة. وهذا يعني ان كثيراً من الاطفال يترك التعليم ويتحول الى العمل المهني قبل أن يتم مرحلة التعليم الجامعي التي لا يلتحق بها الا ٨ بالمئة فقط من الواقع سنهم بين ٢٠ و٢٤ سنة، وحققت هذه النسبة ارتفاعاً ٥ بالمئة خلال العشرين سنة.

والواقع أن هذه الاوضاع الخاصة بمستوى الرعاية الصحية والتعليم تعكس سياسة مبالغ في درجة اهمالها، ويتبدى ذلك في نسبة ما تخصصه الدولة من مصاريف من ميزانيتها للخدمات الصحية والطبية والتي لا تتجاوز ١,٨ بالمئة من اجمالي المصاريف، ولا يخص التعليم الا ١,٩ بالمئة في حين الدفاع والتسليح يختص بنسبة ٢٠,٤ بالمئة من جملة المصاريف.

ولعله ذو دلالة ان الصراع الاجتماعي الذي يسود الهند منذ فترة طويلة يستند الى مطالب اقتصادية في جزء منه، مع اشتداد حدة الفقر، اذ يصل معدل التضخم الى اكثر من ١٣ بالمئة. وكانت حركة الاضرابات العمالية شاهداً على ذلك، فالهند اكثر بلد في العالم معاناة من فقر أيام العمل بسبب الاضرابات عام ١٩٨٢.

وجدير بالذكر ان ٣٠ مليون شخص يعملون بالصناعة و٢٠٠ مليون يعملون بالزراعة و٤٠ مليون يعملون بالخدمات.

وتتميز كل هذه القطاعات بالتفاوت الشديد في الأجور سواء في داخل النشاط الواحد، أو بين الانشطة المختلفة. ولا يتمتع العاملون الهنود بنظام للتأمين الصحي او المساعدات الطبية. وما زالت العلاقات الاجتماعية للانتاج في الريف شديدة التخلف وتقترب من العلاقات الاقطاعية. ولا يزرع ٦٠ بالمئة من أسر الفلاحين الا ٩ بالمئة فقط من الارض الزراعية لحسابهم الخاص.

من الأرض الزراعية لحسابهم الخاص.

هذه الاوضاع هي بعض من اسباب التوتر الاجتماعي. الاقتصادي والسياسي في الهند، غير انها لا تكفي ويجب القاء نظرة ابعد قليلا من هذا.

من كل دين وملّة

تعود أزمة الهند والصراع الداخلي بها لعوامل متعددة يجب التأكيد عليها حتى نحذر من التحليل السياسي الذي يرجع كل تفجر اجتماعي الى أسباب دينية متطرفة، مغفلا في ذلك الجوانب الاقتصادية والسياسية والايديولوجية.

تولت انديرا غاندي رئاسة الوزارة عام ١٩٦٦، وبعد ثلاث سنوات حدث انفصال بين رئيسة الوزراء وحزبها «المؤتمر»، رامية في ذلك الى تقوية سلطتها، وكسبت انتخابات ١٩٧١ بفضل مساندة شعبية وفرها الشعار الذي رفعته انديرا في حملتها الانتخابية «القضاء على الفقر».

ومرت السنوات ولم يقض على الفقر الذي دعا اليه هذا الشعار «المتطرف» فتنامت حركة الغضب الشعبي، وفي مقابلها القمع البوليسي، ووصلت الاوضاع الى الذروة عندما شكلت احزاب المعارضة - باستثناء الاحزاب الشيوعية - حركة معارضة «غير دستورية» تدعو لابعاد انديرا عن الحكم. فتم فرض حالة الطوارىء في (حزيران) يونيو من نفس السنة، والقي القبض على ٥٠ الفاً من المعارضة وقلصت الحقوق المدنية. وقررت انديرا في اذار (مارس) ١٩٧٧ عمل استفتاء شعبي لاقرار استمرار حالة الطوارىء، فجاءت النتيجة: نفي رغبة الشعب في حالة الطوارىء!

وكانت هذه النتيجة أول فشل لسياسة الحزب من قبل الشعب منذ تولي هذا الحزب قيادة سياسة الدولة بعد الاستقلال في ١٥ (اغسطس) ١٩٤٧.

واستفاد حزب جاناتا - الهندوسي التقليدي - من هذا الفشل للحزب الحاكم، وكون ائتلافاً مع احزاب وتنظيمات المعارضة - غير الشيوعية. وتشكل بذلك الائتلاف اليميني الذي وصل الى الحكم، ولكنه لم يستطع ان يحكم الا ثلاث سنوات، انقسم في منتصفها على نفسه. وعاد حزب المؤتمر مرة اخرى الى الحكم في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠.

وبرغم هذا الانتصار ظلت الاغلبية تفقد قاعدتها الانتخابية هنا وهناك لصالح احزاب المعارضة. هذه المعارضة التي اخذت هي بدورها تنقسم على نفسها لتكون احزاباً لا وزن لها ولا تميز جوهرياً في مطالبها السياسية والاقتصادية..

ولقد كانت الصراعات والتفجرات الاجتماعية في مناطق عديدة ذات ابعاد تجاوزت حلولها امكانيات الاحزاب جميعاً بما فيها حزب المؤتمر الحاكم.

ففي الاسام تفجرت الصراعات الاجتماعية عام ١٩٧٩ بشكل حاد. ولهذه المنطقة - ككل مناطق الهند خصوصيتها الثقافية والاقتصادية فهي تقع في سهل تحيط به سلسلة جبلية، جعلتها منطقة قليلة السكان لوقت طويل، الى ان بدأت تتوسع زراعة الشاي فيها فظهرت الاحتياجات لليد العاملة نظراً لعدم كفاية السكان هناك بالقيام بهذه الزراعة وحدهم. فجاءت افواج المهاجرين من كل صوب، ومن كل دين وملة. ومع اشتعال الصراع بين باكستان الغربية وباكستان الشرقية (بنغلادش بعد ذلك) بدأت موجات الهجرة تزداد ولم تعد مجرد هجرة عادية، ولكن بدأت موجات اللاجئين الفارين - باكستان تحضر وتستقر.

ومن هنا نشأ خوف السكان الاوائل لآسام من ان يفقدوا اغلبيتهم العددية، وبالتالي سيطرتهم على الانشطة الاقتصادية. وبدأوا في طرح شعار اعادة المهاجرين الى بلادهم او اخراجهم من آسام. ووضع تعريف محدد للجنسية الهندية على أساسه يعامل المهاجر كأجنبي، ولا يسمح له بالعمل في الوظائف الحكومية، ولا يدلون باصواتهم في الانتخابات.

والنموذج الآخر لنفس المشكلة ولكن بصورة اكثر حدة، هي مشكلة السيخ. فمنطقة البنجاب تجمع ٥٠ بالمئة من عدد السيخ بالهند البالغ ١٢ مليوناً. وشهدت هذه المنطقة ازدهاراً ملموساً خلال العقد الأخير، خاصة في مجال الزراعة.

وعرف السيخ منذ نشأتهم - ازدواج من الاسلام والهندوسية - في القرن السادس عشر، بأنهم تجار مهرة، ويتمتعون بقدرة قتالية فائقة اكتشفها فيهم الاستعمار البريطاني، فادخلهم في صلب الجيش، حيث يشكلون الآن ١٥ بالمئة منه. وتعرف العقلية «السيخية» بأنها عقلية رجال اعمال، فحركتهم بين الهند والخليج العربي مستمرة منذ فترة طويلة، ومع تطوير منطقة البنجاب اقتصادياً بدأت الهجرة تتدفق من المناطق الاخرى الاقل حظاً، وخشي السيخ ان يفقدوا

تزحف من المناطق الاخرى الاقل حظاً. وتخشى السيخ ان يفقدوا
اغلبيتهم امام زحف المهاجرين من المسلمين والهندوس وغيرهما. ولذلك رفعوا مطالبهم بحكم ذاتي، ويطالب بعضهم بدولة مستقلة. ويقارنون وضعهم بوضع الاقليات الاخرى، فيطالبون بقانون أحوال شخصية يراعي عاداتهم وتقاليدهم، مثلهم في ذلك مثل المسلمين الهنود الذين يحظون بقانون خاص بهم. ويطالبون بان تحترم اماكنهم المقدسة والا يدخن فيها ولا يشرب بها الخمور، على الأقل بمدينتهم المقدسة «امر تيسار»، وبعدم تحديد الدولة المركزية لأسعار السلع الزراعية، وان تكون لهم الاولوية في استخدام مياه انهار الهملايا، ذلك لأن الدولة قد اجرت مشروعات ري تحول جزءاً من المياه الى المناطق الاخرى المجاورة.

وقد بدأت حوادث العنف بعد ان عينت الدولة المركزية، حكومة في البنجاب موالية لحزب المؤتمر الحاكم، بعد ان كان على رأس الحكومة المحلية السابقة اشخاص تابعين لحزب اكالي دال، القوة السياسية الأساسية للسيخ.

ان الخطأ السياسي الذي ارتكبته الدولة، باللجوء الى العنف لقمع حركة تتجاوز فيها المطالب الحدود الدينية، الى المطالب الاقتصادية والسياسية، لم يكن بامكانه الا افراز ردّ فعل مماثل.

ولكن تجدر الاشارة الى ان الهند تشكل تجمعات غاية في التعقيد والتنوع، اكثر من أربعة آلاف لغة، ديانات متعددة، فرق وطوائف وملل ونحل من كل العقائد، طبقات وفئات. وان كل هذا الجمع من العوامل له في الصراع الداخلي شأن لا يمكن التفاض عنه. ويضاف الى ذلك أيضاً التأثير الخارجي على اشعال الصراعات الداخلية مثل مشكلة كشمير على سبيل المثال الذي كان الاستعمار البريطاني ومن بعده الولايات المتحدة يعملان حتى الآن على حضها على الانفصال عن الهند لاحكام الحصار حول الاتحاد السوفياتي، وذلك منذ ما قبل الاستقلال وتقسيم الامبراطورية الهندية البريطانية الى دولتي باكستان والهند.

يضاف الى ذلك ان التنافس والصراع المحلي في كل ولاية او دويلة من دويلات الاتحاد الهندي يأخذ من كل هذه العناصر، ويساعد على ذلك عدم تواجد حزب المؤتمر في حكومة كل ولاية حيث تهيمن الاحزاب المحلية في عديد منها (١٠ من ٢٢ ولاية تحكمها احزاب المعارضة). فالحزب الشيوعي على سبيل المثال، هو الحاكم في ولايات البنجال الغربية وتريبورا وله نفوذ قوي في ولاية كيرالا. والاحزاب المحلية ايضاً تحكم عديداً من الولايات، فحزب تيلوجو ديزام هو الحاكم في اندهرا ـ براديش، وفي ولاية تاميلند يحكم الحزب القومي «ادمك» بزعامة الفنان السينمائي ... راما شاندران ... الخ. واذا كانت بعض

احزاب المعارضة لا تخلق مشاكل مع الدولة المركزية، فان هناك من الاحزاب من يضع خلافاته معها أساساً لسياسته المتمركزة حول المصالح المحلية لولاياته او لعقيدته. وهذا ما نجده عند حزب اكالي دال في ولاية البنجاب، حيث يخضع لتوجيهات احد المنظمات الانفصالية السرية «دال خالاسا» التي يتزعمها اثنان من الانفصاليين حرما من الجنسية الهندية ويعيشان بين الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وهما جانجا سيخ ديهلون وجيجيت سينج شوهان.

وإذا كانت الهند توصف عادة بأنها «اكبر ديمقراطية في العالم» وذلك لغياب الجيش عن الحياة السياسية، كما هو الحال في معظم بلاد

تواريخ هندية

ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦: انديرا غاندي تتولى رئاسة الوزارة بعد وفاة شاستري.

ـ ١٩٦٧: اعطاء بعض الحقوق السياسية لدول الشمال الشرقي «الهندية». واستمرار انديرا في السلطة برغم تراجع حزب المؤتمر جماهرياً وتوترات بين الهند والصين.

ـ ١٩٦٩: ازمة في قلب الحكومة وتوترات سياسية داخل حزب المؤتمر الحاكم. وطرد انديرا من الحزب.

ـ ١٩٧٠: القاء القبض على ٢٠ الف شخص بعد احتلال الارض من قبل الفلاحين.

ـ ١٩٧١: ازمة بنغلادش، ومساندة الهند للقوميين البنغال، وتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي. واشتعال الحرب الباكستانية الهندية وخلق دولة بنغلادش (باكستان الشرقية سابقاً).

ـ ١٩٧٤: اعتقال آلاف العاملين بالسكك الحديدية على اثر اضرابات العمل. واشتعال حركات غضب شعبي نتيجة ارتفاع الأسعار.

ـ ١٩٧٥: اعتبار نتيجة انتخابات ١٩٧١ غير شرعية ولكن انديرا تظل على رأس الوزارة. ثم يتم

القبض بأمر منها على كل انصار المعارضة باستثناء اعضاء الحزب الشيوعي الموال لخط موسكو.

ـ ١٩٧٦: تغيرات جوهرية تعطي لانديرا صلاحيات سياسية كبيرة. واشتداد اجراءات قمع المعارضة.

ـ ١٩٧٧: هزيمة انديرا في الانتخابات، وتشكيل حزب جاناتا، اليمين الهندسي. للحكومة بعد نجاحه في الانتخابات.

ـ ١٩٧٨: اتهام انديرا وابنها الأكبر سانجاي بانتهاك وتزوير الانتخابات.

ـ ١٩٧٩: حل البرلمان الهندي.

ـ ١٩٨٠: عودة انديرا الى رئاسة الوزارة بعد انقسام المعارضة الحاكمة وموت سانجاي في «حادث طائرة».

ـ ١٩٨٣: مذابح أسام: اكثر من ٣ آلاف قتيل. انعقاد مؤتمر عدم الانحياز بالهند ـ اضطرابات السيخ في البنجاب.

ـ ١٩٨٤: استمرار الاضطرابات بين السيخ والهندوس، وكذلك اضطرابات بين الهندوس والمسلمين في بومباي. وموت ٨٠٠ سيخ في الهجوم الذي قامت به قوات الجيش ضد معبد الذهب، والانقسام في الجيش.

ـ ٣١ (تشرين الاول) اكتوبر ١٩٨٤: اغتيال انديرا بواسطة حرسها الخاص من السيخ وانتخاب ابنها الثاني راجيف خلفاً لها.

التحرر الوطني، وان كان الجيش غالباً مع الدولة المركزية، وتمتع احزاب المعارضة بحكم ولاياتها، فان لهذه الديمقراطية حدوداً كما رأينا. فالدولة المركز تتمتع بقدر من الصلاحيات الاستثنائية تمكنها احياناً من اتخاذ قرارات فوقية تتعارض مع المصالح الاقليمية. هذا في الوقت الذي عملت على تأجيل وتعميق الثقافات الاقليمية مما نمي موقفاً متناقضاً ومضاداً للثقافة الرسمية والسياسة المركزية.

وكذلك حاولت الدولة المركزية لف معظم احزاب المعارضة المعتدلة حولها، فنفى ذلك اصالتها كاحزاب معارضة، وساعد على انصراف الجماهير عنها والالتفاف حول الخطوط السياسية الاقليمية والانفصالية، وكانت قمة هذا الخطأ السياسي عام ١٩٨٠، عندما عادت انديرا الى الحكم، واستطاعت استقطاب عناصر مرتدة من احزاب المعارضة، فهز ذلك صورة السياسيين كفئة تغير معطفها او قيمها ولا تتمتع باصالة سياسية.

ولا يمكن اغفال دور رأس المال الخاص الهندي ومعارضته لهيمنة الدولة على القطاع العام الصناعي. برغم استمتاع رأس المال الخاص بكل الحرية الاقتصادية ووقوفه منافساً للصناعات التي تشرف الدولة عليها. وفي ظل هذا الخضم من الصراعات الايديولوجية والاقتصادية والمحلية، تتوتر الهند الامبراطورية اما لتعاود تماسكها مرة اخرى، واما لتتصاعد الحركات الانفصالية ولينفرط عقد الاتحاد الهندي...

أي رسالة أو تعليق؟